

من وزير الاقتصاد والمالية إلى

الموضوع : حول التبعات الجبائية لعملية دمج شركات مصدرة كلياً

المرجع : مكتوبكم بتاريخ 16 جانفي 2014

لقد ذكرتم بمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركة " وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مصدرة كلياً يتمثل نشاطها في تطوير وصيانة البرمجيات الإعلامية دخلت طور النشاط خلال سنة 2013، تنوي خلال سنة 2014 استيعاب مؤسسة أخرى مصدرة كلياً تم إحداثها خلال سنة 2007 ودخلت طور النشاط خلال سنة 2008 على أن يبدأ مفعول الاستيعاب في غرة جانفي 2014، وطلبتم إيضاحات حول التبعات الجبائية لعملية الاستيعاب المذكورة.

جواباً، يشرفني إعلامكم أنه طبقاً لأحكام الفصل 16 من قانون المالية لسنة 2009، يمكن للمشاريع التي تتم إحالتها مواصلة الإنتفاع بالإميازات الجبائية المتعلقة بمرحلة الإستغلال وكذلك بمرحلة الإستثمار التي انتفع بها المشروع الأصلي كما لو لم تتم إحالتها.

ويستوجب ذلك:

- إيداع تصريح بعملية الإحالة من قبل المحال له لدى الهيكل الذي تم لديه التصريح الأصلي بالمشروع طبقاً لأنموذج معد للغرض،

- التزام المحال له بمواصلة الإستغلال خلال المدة المتبقية من فترة العشر سنوات ابتداء من تاريخ دخول الإستثمار موضوع الإحالة طور الإنتاج الفعلي ما لم ينص التشريع الجاري به العمل على فترة مخالفة ويتعين أن يرفق هذا الإلتزام بالتصريح بعملية الإحالة.

بالتالي وفي الحالة الخاصة بعملية اندماج عن طريق استيعاب شركة مصدرة كليا محدثة خلال سنة 2013 لشركة أخرى مصدرة كليا، وباعتبارها تعد عملية إحالة على معنى الفصل 16 من قانون المالية لسنة 2009، فيمكن للشركة التي آلت إليها عناصر الأصول مواصلة طرح الأرباح المتأتية من تصدير الشركة موضوع الإستيعاب وذلك بالنسبة للمدة المتبقية من فترة طرح الكلي المخولة للتصدير وذلك شريطة إيداع تصريح لدى وكالة النهوض بالصناعة بهذا العنوان وإرفاق التصريح المذكور بالتزامها مواصلة استغلال الشركة التي تم استيعابها خلال المدة المتبقية من الفترة المخولة لها للإنتفاع بالإمتيازات الجبائية بعنوان أرباحها المتأتية من التصدير.

هذا، ويمكن للشركة المصدرة كليا التي آلت إليها عناصر الأصول والتي دخلت طور النشاط خلال سنة 2013، الإنتفاع بالإمتيازات الجبائية المخولة للتصدير بعنوان الأرباح المتأتية من استثمارات الإحداث وذلك لمدة العشر سنوات الأولى للنشاط ابتداء من أول عملية تصدير.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسّلام

عن وزير الاقتصاد والمالية
وبتفويض منه

المدير العام للكراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي